

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/378 (XII)

تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني
للوزراء المسؤولين عن التكامل

—

مذكرة إرفاق

ركز المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل المنعقد في كيجالي، رواندا يومي 26 و 27 يوليو 2007 على الدراستين اللتين أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي وهما: (1) مراجعة معاهدة أبوجا؛ و (2) إعداد برنامج الحد الأدنى للألفية حول التكامل.

ناقش الخبراء الدراستين المشار إليهما أعلاه بإسهاب وقدمت الملاحظات الرئيسية والتوصيات لإثراء التقرير عن الدراستين الذي اعتمده لاحقاً المؤتمر الوزاري. كما قدم المؤتمر الوزاري مقترحات وأبدى ملاحظات هامة حول التقرير بغية تحسينه.

علاوة على ذلك، أُلقيت عروض حول المجالات المواضيعية الرئيسية أعقبها تبادل ثري للآراء بين المشاركين في المؤتمر. وشملت المجالات المواضيعية الرئيسية التي كانت موضع نقاش المؤتمر ما يلي:

(1) هل يمكن لأفريقيا مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي والسياسي؟ هل يمكن أن يكون المثال الأوروبي نموذجاً يُحتذى به؟

(2) إنشاء الأسواق المشتركة في أفريقيا: النتائج التي تحققت، الصعوبات التي تمت مواجهتها وطريق المضي قدماً (حالة الكوميسا)؛

(3) وحركية عوامل الإنتاج في الدول الأعضاء: هل تعتبر قوة دافعة أم عائقاً أمام عملية التكامل الإقليمي؟

لقد تم تلخيص أهم الملاحظات والتوصيات التي أُثيرت خلال اجتماع الخبراء والمؤتمر الوزاري في التقرير المرفق.

يُقدم التقرير المرفق والإعلان الصادر عن المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل ليعتمدهما المؤتمر.

—

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

EX.CL/378 (XII)
ANNEX.1

تقرير المؤتمر الوزاري

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المؤتمر الثاني لوزراء التكامل الأفريقيين
كيجالي، رواندا، 26-27 يوليو 2007

—

COMAI/MIN/RPT. (II)

تقرير
المؤتمر الوزاري

—

تقرير

المؤتمر الوزاري

أولاً: مقدمة:

1- انعقد المؤتمر الثاني لوزراء التكامل الأفريقيين في كيجالي، رواندا، يومي 26 و 27 يوليو 2007. تركزت مناقشات المؤتمر بصورة رئيسية على الدراستين المتعلقةتين بمراجعة معاهدة أبوجا واعتماد البرنامج الأدنى للتكامل لكل مجموعة اقتصادية إقليمية. وقد أشرفت مفوضية الاتحاد الأفريقي على الدراستين. تبادل المشاركون وجهات النظر حول المسائل الرئيسية المتعلقة بالتكامل والتي تشمل بحث التحديات التي تواجه التكامل ومناقشة ما إذا كانت هناك دروس يمكن الاستفادة منها من التجربة الأوروبية والصعوبات والتحديات التي تواجه بناء الأسواق المشتركة في أفريقيا والدور الذي يلعبه عدم ثبات عوامل الإنتاج في التكامل.

ثانياً: الحضور:

2- حضرت الاجتماع البلدان التالية: الجزائر، أنجولا، بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، الكامرون، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، كوت ديفوار، مصر، إرتريا، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليبيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، أوغندا وزيمبابوي.

3- شاركت في الاجتماع كذلك المنظمات التالية: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بنك التنمية الأفريقي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب

ثالثاً: مراسم الافتتاح:

- 4- افتتح معالي الدكتور شارل موريجاندي، وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا المؤتمر رسمياً باسم فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا.
- 5- في كلمته الافتتاحية، رحب الدكتور موريجاندي بالمشاركين في كيجالي وأعرب لهم عن شكره لقبول الدعوة لحضور المؤتمر على الرغم من ارتباطاتهم المهمة الأخرى.
- 6- بادئ ذي بدء، أفاد الوزير بأن النقاش حول التكامل في أفريقيا ليس ظاهرة جديدة وذكر أن تاريخ ذلك يعود إلى سنوات النضال من أجل استقلال أفريقيا. وأضاف أن التكامل في أفريقيا لم يكن شيئاً مرغوباً فيه فحسب، بل شيئاً يمكن تحقيقه. وفي هذا الصدد، حث جميع البلدان الأفريقية على السعي من أجل الاندماج في الأسواق العالمية بغية تحويل اقتصادياتها والتنافس في اقتصاد العولمة السائد اليوم.
- 7- ذكر الوزير من جديد المؤتمر بالقمة الأخيرة للاتحاد الأفريقي في أكرا، غانا، التي أكدت، من بين أمور أخرى، على أن التكامل مفتاح لتحقيق حكومة الاتحاد الأفريقي. أشاد بصورة خاصة بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي دعا إلى وقف الاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية الجديدة. وفي هذا الصدد، دعا جميع البلدان الأفريقية إلى التركيز على

8- أخيراً، حث معالي الوزير المؤتمر على إيجاد حلول للمشاكل الراهنة المقترنة بالتكامل الإقليمي منها ازدواجية العضوية وتعددية المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأشاد الوزير في هذا المضمار بالعمل الذي أنجزته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالنسبة للدراسيتين والذي سيساعد في معالجة بعض المشاكل في الوقت الذي تسعي فيه القارة جاهدة إلى تنفيذ أجندة التكامل.

9- ألقى سعادة الدكتور ماكسويل م. مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي كلمة أمام الجلسة الافتتاحية باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي كلمته، أعرب عن خالص شكره وتقديره لفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا وكافة أعضاء حكومته وشعب رواندا لاستضافة المؤتمر. كما أعرب عن شكره للوزراء ورؤساء الوفود وممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية للمشاركة في المؤتمر.

10- أشار المفوض إلى أن أفريقيا ظلت تواجه تحديات كبيرة في طريق التنمية مما جعلها إحدى أفقر قارات العالم على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والإمكانات الهائلة التي تمكنها من أن تكون نموذجاً في التنمية. ناشد الاجتماع ضرورة معالجة هذه التحديات. وأكد في هذا الصدد الحاجة إلى معالجة عدد من المسائل الرئيسية منها تعزيز السلم والأمن والحكم الجيد وتنمية البنى التحتية واعتماد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وخلق ظروف ملائمة لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي المباشر.

11- أشاد بالجهود الجارية والنقد الجوهري الذي حققته المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات النقل والمواصلات والتقارب في سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال

- 12- أخيراً، أطلع المفوض المؤتمر على الدراستين اللتين أجرتهما مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية : (1) تحقيق مراحل التكامل الإقليمي كما هو منصوص عليه في المادة 6 من معاهدة أبوجا؛ (2) صياغة البرنامج الأدنى للتكامل في كل مجموعة اقتصادية إقليمية. وأفاد المؤتمر بأن النتائج والتوصيات النابعة من المداولات سوف تقدم إلى القمة القادمة لرؤساء الدول والحكومات. وأفاد المؤتمر كذلك بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي ستظل ملتزمة بمقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي وستتعاون بصورة وثيقة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء.
- 13- بعد كلمة المفوض، ألقى السيدة جوزفين وادراووجو، نائبة الأمين التنفيذي بالوكالة، باسم السيد عبدولي جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- 14- في كلمتها، أعربت عن شكرها لفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا لاستضافة المؤتمر ولالتزامه القوي بتحقيق التكامل الأعمق والتنمية في القارة. أثنت على علاقة العمل الجيدة القائمة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما أثنت على الالتزام الذي أظهره الرؤساء الأفريقيون أثناء قمة أكرافا في مجال التكامل. وذكرت أن المؤتمر طلب، من بين أمور أخرى، الإسراع بعملية التكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء حكومة الاتحاد.
- 15- أفادت نائبة الأمين التنفيذي بالوكالة المؤتمر بالتزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل منذ إنشائها في 1958 وأكدت للمؤتمر أن اللجنة

16- ألقى كذلك الدكتور ديفيد ماكري، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى رواندا كلمة في المؤتمر. وفي كلمته، أبلغ المؤتمر بالتزام الاتحاد الأوروبي بدعم أعمال التكامل.

17- أشار إلى أنه لن يكون في مقدور أفريقيا التنافس في عالم العولمة ما لم تتم معالجة أجندة التكامل. وأشار مجدداً إلى أن التعاون المعزز سوف يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار والسلم في أفريقيا.

18- أخيراً، أثني الدكتور ماكري على ما تم إنجازه من عمل حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ورأى أن ترشيد وموامة المجموعات الاقتصادية الإقليمية سيوفر المزيد من الوقت والمال، من بين أمور أخرى، لتسهيل المفاوضات الجارية مع الأطراف الثالثة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: انتخاب هيئة المكتب:

19- تم انتخاب هيئة المكتب على الشكل التالي:

- الرئيس: رواندا
- النائب الأول للرئيس: تشاد
- النائب الثاني للرئيس: زيمبابوي
- النائب الثالث للرئيس: ليبيا
- المقرر: كوت ديفوار

خامساً: اعتماد جدول الأعمال:

20- اعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي:

1. مراسم الافتتاح.
2. انتخاب هيئة المكتب.
3. اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل.
4. تبادل وجهات النظر حول المواضيع المدرجة أدناه:
 - هل يمكن لأفريقيا أن تنجح في مواجهة تحدى تكاملها الاقتصادي والسياسي؟ وهل يمكن لها أن تتخذ من المثال الأوروبي نمطاً تقتدي به لبلوغ ذلك؟
 - بناء الأسواق المشتركة في أفريقيا: النتائج المكتسبة، الصعوبات القائمة والآفاق المتاحة (الحالة الخاصة بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي).
 - عدم ثبات عوامل الإنتاج بين الدول: هل يشكل محركاً أو عائقاً لعملية التكامل الإقليمي؟
5. بحث واعتماد تقرير الخبراء.
6. بحث واعتماد تقرير الوزراء.
7. بحث واعتماد مشروع الإعلان.
8. موعد ومكان المؤتمر القادم.
9. ما يستجد من أعمال.
10. مراسم الاختتام.

سادسا: العروض:

أ) "هل يمكن لأفريقيا أن تنجح في مواجهة تحدى تكاملها الاقتصادي والسياسي؟ وهل يمكن لها أن تتخذ من المثال الأوروبي نمطاً تقتدي به لبلوغ ذلك؟"

21- قدم العرض سعادة السفير إسماعيل شرقي، ممثل وزير الشؤون الخارجية الجزائري. خلال عرضه، قدم سعادة السفير لمحة تاريخية عن التجربة الأوروبية منذ الخمسينات حتى الآن. وسرد بعض الأمثلة التي تدل على نجاح النموذج الأوروبي، مشيراً إلى أن التبادلات التجارية قد ارتفعت بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي وحدث الشيء ذاته في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية كما هو الحال في مجال الأعمال المصرفية والتأمينات وغير ذلك. وبصفة عامة، شكلت التدابير الخاصة بإنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي دعامة كبيرة للنمو الذي شهدته التبادلات البنينية الأوروبية. كما ذكر بالتطور الكبير الذي شهدته النظم الأوروبية المدرجة في التشريعات الوطنية بهدف موازنة شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية والوصول إلى الأسواق الوطنية ونقلها الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

22- من ثم، لفت انتباه المؤتمر إلى حقيقة أن التكامل الإقليمي الذي تم استيعابه بشكل جيد على النمط الأوروبي له مزايا عديدة بالنسبة للبلدان الأفريقية. ولتحقيق هذا التكامل، لابد من اعتبار المجموعات الاقتصادية الإقليمية القوى الدافعة الفعلية لتكامل البلدان الأفريقية، وفهم الإرادة السياسية على أنها الشرط الضروري لتحقيق أهداف التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك، لابد من بذل جهود حثيثة لمواءمة المؤسسات والسياسات الاقتصادية على المستوى القاري.

23- فيما يخص طريق المضي قدماً، قال إنه لابد للدول الأعضاء أن تحدد أطراً زمنية طموحة وواقعية في الوقت ذاته لتنفيذ الإصلاحات وإنشاء المؤسسات الإقليمية. فمن شأن المؤسسات الإقليمية القوية والفعالة التعجيل بعملية التكامل في أفريقيا. وبالتالي، فإن تنسيق ومواءمة برامج المجموعات

المناقشات:

24- خلال المناقشات التي تلت ذلك، أُثير عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بعملية التكامل في أفريقيا. ومن بين تلك المسائل أهمية التوصل إلى فهم واضح لضرورات التكامل. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، كانت عملية التكامل مدفوعة ببعض المتطلبات الخاصة بالتحديات التي تلت الحرب العالمية الثانية والحاجة إلى إيجاد سلام وأمن دائمين في القارة وإيجاد مكان لأوروبا في عالم ثنائي القطبية. وساهمت خطة مارشال بشكل كبير في تعزيز تلك العملية. وبالنسبة لأفريقيا، تكمن العوامل المحفزة الرئيسية في ضرورة إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية والحد من الفقر والحاجة الماسة للتغلب على تحديات العولمة.

25- تعكس المقارنة بين أوروبا وأفريقيا كذلك عدداً من أوجه التشابه والتباين. فمن حيث أوجه التشابه، احتاجت أوروبا أولاً إلى إيجاد مكان لها كقوة في الساحة الدولية. وتمر أفريقيا اليوم بوضع مشابه في وجه العولمة والتحديات التي تطرحها. وثانياً، أنجزت الدول ذات السيادة عملية التكامل في أوروبا. وينطبق الشيء ذاته اليوم على أفريقيا. ثالثاً، هناك تباين في اقتصاديات الدول الأوروبية حيث تقدم الدول القوية الدعم للدول الضعيفة. وتعاني أفريقيا من تباين مشابه على مستوى التنمية في دولها الأعضاء. وفيما يخص أوجه التباين، يكمن التباين الأول في أن أوروبا قد شرعت في

26- تم الوقوف على عدد من شروط النجاح أيضاً. ويتمثل الشرط الأول في وجود الإرادة السياسية التي تم اعتبارها مسألة رئيسية. وتم الإقرار بأن توفر الموارد عنصر هام لتحقيق أهداف التكامل. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تمتلك شعوب أفريقيا هذه العملية. ولذلك، أعتبر إجراء مشاورات مكثفة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصالح الآخرين عنصراً جوهرياً. وبهدف الحصول على دعم كافة أصحاب المصالح، سيكون من الضروري أن نبرهن أن التكامل ستجنى منه الشعوب المكاسب. وعندما يكون هذا البرهان مقنعاً بشكل كافٍ، فإن كسب التأييد للفكرة سيكون مهمة سهلة. ولا بد للمؤسسات، مثل البرلمان والهيئة القضائية، أن تلعب دورها المنوط بها في هذه العملية. وكما حدث في أوروبا، فلكي تتمكن أفريقيا من تحقيق النجاح في مساعيها التكاملية، لا بد للبلدان القوية أن تقدم الدعم المطلوب للبلدان الضعيفة. إن هذا الدعم ليس ضرورياً من الناحية المالية فحسب ولكن من حيث تعزيز القدرات الاستيعابية لاقتصاديات هذه البلدان.

التوصيات:

27- من خلال المناقشات، تم استخلاص التوصيات التالية:

- (1) من الأهمية بمكان أن تستخلص أفريقيا الدروس القيمة من عملية التكامل الأوروبي التي يجب أن يكون نموذجها مصدر إلهام من حيث جوانبه التي حظيت بالنجاح.
- (2) ينبغي لأفريقيا أن تطور النموذج الخاص بها بالنظر إلى أن التحديات التي تواجه القارة تختلف عن تلك التي تواجه أوروبا. وتم الإقرار بأن إنشاء الاتحاد الأفريقي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح لمساعي التكامل.
- (3) يجب دعم أنشطة وأعمال المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يخص صوغ السياسات المشتركة الهادفة إلى دعم ومساندة البلدان الأكثر فقراً.
- (4) يجب الإصرار على مزايا التكامل بهدف تشجيع المشاركة الكاملة لكافة أصحاب المصالح.

(ب) بناء الأسواق المشتركة في أفريقيا: النتائج المكتسبة، الصعوبات القائمة والآفاق المتاحة (الحالة الخاصة بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي):

- 28- قدم هذا العرض معالي إيكوي إيتورو، مساعد وزير التخطيط والتنمية الوطنية في كينيا.
- 29- بدأ الوزير بالتذكير بأن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) قد انطلقت في البداية كمنطقة للتجارة التفضيلية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكغيرها من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، حققت الكوميسا تقدماً هاماً على طريق التكامل بالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها.

30- تطرق الوزير إلى الإنجازات الكبرى التي تحققت في مجال تكامل الكوميسا بما في ذلك تحول الإقليم إلى منطقة للتجارة الحرة في 31 أكتوبر 2000 حيث استطاعت تسعة دول إلغاء الحواجز التعريفية تماماً فيما بينها وفقاً لجدول تقليص التعريفات الذي تم اعتماده في 1992. أبلغ الوزير كذلك المؤتمر أن الكوميسا قد أنشأت، منذ نوفمبر 2006، صندوقاً للتعويضات والتنمية خاصاً بالتنمية البني التحتية وتكييف الأسعار كنتيجة لتحرير التجارة بالإضافة إلى إنشاء مختلف المؤسسات المتخصصة.

31- علاوة على ذلك، استرعى انتباه المؤتمر إلى أن الكوميسا قد أعدت مشاريع مختلفة لتنفيذها في المستقبل القريب بما في ذلك دراسة حول سبل ووسائل التعجيل بإنشاء الاتحاد النقدي للكوميسا. وأضاف أن الكوميسا تبذل حالياً جهوداً حثيثة لتحقيق الاتحاد الجمركي في 2008.

32- فيما يخص التحديات التي تواجه الكوميسا على طريق التعجيل بالتكامل، أوضح ما يلي:

- 1) بطء مسار تنفيذ بعض المقررات.
- 2) بطء التصديق على بعض الاتفاقيات القانونية وعدم تنفيذها.
- 3) أوجه التباين الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- 4) مسألة تعددية عضوية بعض أعضاء الكوميسا مع مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

33- اختتم بالقول إنه يبدو أن الكوميسا قد حققت الكثير من التقدم في العديد من القطاعات وبالتالي فإنها بدون شك ستشكل عاملاً محفزاً لعملية التكامل.

المنافشات:

34- خلال المناقشات، تم التطرق بالتفصيل إلى أهمية التكامل الإقليمي وتم الإقرار بأن التكامل هو حجر الزاوية في تنمية أفريقيا حيث لا يمكن أن تحقق أفريقيا النمو كقارة في غياب التكامل. ولقد شكلت معاهدة أبوجا النموذج الفعال للتكامل الأفريقي من خلال اعتبارها للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ركائز لبناء التكامل الأفريقي.

35- فيما يتعلق بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية كالكوميسا، فقد تم الإقرار عموماً بأن تحرير التجارة هو الهدف الرئيسي للتكامل. غير أن تحرير التجارة خلق فرصاً كبيرة للتعاون على نطاق واسع في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة والسلم والأمن والصحة والجوانب القانونية والقضائية. إن التحديات الإقليمية بطبيعتها من الأفضل معالجتها من خلال التكامل والنمو على المستويين الوطني والإقليمي. كما تم التأكيد على أن التكامل لا يجب أن يقتصر على أجندة اقتصادية فحسب، بل يجب أن يعالج المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية على نحو شمولي. ويجب أن يركز التكامل على الشعوب وعلى التنمية.

36- كما ألفت المناقشات الضوء على التقدم الذي أحرزته المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا حيث سُجلت إنجازات كبيرة في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية شملت مجالات مثل حرية تنقل الأشخاص والسلع وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية والنقل العابر للحدود ومشاريع الطاقة. كما لوحظ أن السلم والأمن يشكلان مجالين رئيسيين في مسألة التكامل.

37- تم الحديث بإسهاب كذلك عن تنمية البنية التحتية في سياق التكامل. حيث أن ضعف البنية التحتية للنقل يشكل العقبة الكأداء على طريق تنمية التجارة في القارة. وبهذه الوتيرة، فإن المبادرات الإقليمية مثل مشاريع الطرق

- 38- تم الوقوف كذلك على أن تعزيز المؤسسات يشكل مجالاً مهماً لدعم جهود التكامل في القارة وضرورة التركيز على المجالات التي تحتاج إلى تعزيز لضمان تنسيق جميع الأنشطة المختلفة بشكل جيد.
- 39- اعتبرت المناقشات كذلك أن مواعمة وتنسيق الجهود المختلفة المبذولة من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية مجال يحظى بالأهمية. كما تم التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي في هذه العملية. ولوحظ أن توصيات هامة عديدة قد صدرت عن اجتماعات مختلفة حول موضوع التكامل وأن تنفيذ هذه التوصيات أمر يكتسي أهمية بالغة.
- 40- أُثيرت مسألة أن الأسواق تحظى بالكثير من التركيز في الوقت الذي يتم فيه إهمال جانب الإنتاج، وأن تنمية الأسواق يجب أن تكون جنباً إلى جنب مع تنمية الإنتاج. إن تنمية الأسواق دون وجود قاعدة إنتاجية في خدماتها لن تجلب فوائد جمة للبلدان المنتمية إلى تجمعات التكامل. وينبغي أن توضع هذه الحقيقة في الاعتبار عند صوغ أية سياسة إنمائية.
- 41- قدمت المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهي مجموعة شرق أفريقيا وتجمع سين-صاد والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عروضاً عن التقدم المحرز وتجارب عملية تكاملها. ومن التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت لدى هذه المجموعات ما يلي: تنفيذ الاتحاد الجمركي، برامج تنمية البنية التحتية، السلم والأمن، الشروع في إحراز تقدم فيما يتعلق بالسوق المشتركة.

التوصيات:

- 42- من أهم التوصيات التي قدمها المشاركون ما يلي:

- (1) يجب إيلاء عناية خاصة لتنمية البني التحتية في إطار أجندة التكامل. وفي هذا الصدد، يجب وضع آليات تمويل كافية لتمويل مشاريع البني التحتية الإقليمية.
- (2) يجب التركيز أكثر على جانب الإنتاج لضمان إيجاد قدرات مناسبة لتقديم خدمات للأسواق الكبرى التي ستتشكل نتيجة للتكامل.
- (3) يجب التوصية بتعزيز قدرات الهيئات الإقليمية والقارية.
- (4) ينبغي التركيز على تنوع الإنتاج وحرية تنقل السلع.
- (5) يتعين وضع آليات مناسبة لتنسيق ومواءمة برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ج) عدم ثبات عوامل الإنتاج بين الدول: هل يشكل محركاً أو عائقاً لعملية

التكامل الإقليمي؟:

- 43- قدم هذا البند معالي إيسيمي ميني، الوزير المفوض المكلف بشؤون الميزانية في وزارة الاقتصاد والمالية للكاميرون. خلال عرضه، أكد على حقيقة أن الاقتصاديات الأفريقية لا تزال ضعيفة وتخلو من التنوع. إن هذه الحالة من عدم التنوع تجعلها عرضة لمختلف التحديات بما في ذلك العوامل الخارجية. أكد على أن أحد الطرق لمعالجة هذه المشكلة هو التركيز على تعزيز القدرات البشرية. سيضمن هذا التعزيز أن تكون البلدان أكثر تنافسية في الساحة الدولية وتتمكن من جذب الاستثمارات.
- 44- ذكر أن حرية تنقل السلع والأشخاص في أوروبا قد عاد بالفائدة على التكامل الإقليمي (مثل دخول أسبانيا والبرتغال).
- 45- أبلغ الاجتماع أن النقاش حول عدم ثبات عوامل الإنتاج مسألة سابقة لأوانها في رأيه لأن الاقتصاديات الأفريقية لا تزال في مراحلها الأولى ولم يتم استكمال بناءها.

46- أكد الوزير على أهمية التركيز على التدريب في مجالات العلم والتكنولوجيا وكذلك البراعة في إدارة الأسواق المالية (مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين والهند).

47- أخيراً، أشار الوزير أن اقتصاديات المستقبل ستسيطر عليها الأسواق القائمة على المعرفة والمعلومات. ولذلك، تحتاج أفريقيا إلى الاستثمار في تدريب الموارد البشرية من خلال إنشاء جامعات مختصة في التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. وهذا ما سيمكنها من التنافس بشكل فعال على الساحة الدولية.

المناقشات:

48- خلال مناقشة البند، لوحظ أن أفريقيا تحتاج إلى إجراء مزيد من التركيز على التعليم والتدريب وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، أشار الاجتماع إلى ضرورة تنمية مراكز الامتياز التي تركز تركيزاً خاصاً على العلم والتكنولوجيا وهذا ما سيساهم كثيراً في خلق فرص العمل في القارة وبالتالي تعزيز النمو والحد من الفقر بشكل كبير. تم التأكيد كذلك على إنشاء مؤسسات بحث مشتركة وتبادل المعرفة في القارة.

49- طالب الاجتماع كذلك بمواءمة السياسات لتسهيل حرية تنقل عوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، دعا الاجتماع إلى إيجاد تعريف واضح لحرية تنقل الأشخاص. وفقاً لفهم الوزراء، فإن حرية تنقل الأشخاص من شأنها تعزيز تنمية السياحة عبر القارة. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى مواءمة قوانين الهجرة، ضمن إجراءات أخرى.

50- تم التأكيد على أن حرية تنقل الأشخاص تشكل القاعدة الرئيسية لحرية تنقل عوامل الإنتاج وهذا أمر هام خصوصاً في سياق المادة الرابعة من نظام الخدمات التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

51- لاحظ الوزراء أن حرية تنقل عوامل الإنتاج يجب أن تأخذ في الاعتبار كذلك رأس المال. وفي هذا الصدد، تم الحديث عن ضرورة مراجعة ومواءمة النظام المصرفي الوطني وقوانين الأعمال والقوانين المالية وإنشاء بورصة لتبادل السلع الأفريقية على المستوى الإقليمي الفرعي. تمت الإشارة كذلك إلى أن القارة بحاجة إلى الإسراع بإنشاء مناطق مالية لتعزيز التجارة والاستثمار الأفريقيين البينيين. بالإضافة إلى ذلك، دعا الاجتماع إلى وضع أنظمة دفع إقليمية فرعية لتسهيل التجارة البينية الأفريقية.

التوصيات:

- 52- بغية تعزيز التكامل الإقليمي، تم تقديم التوصيات التالية:
- (1) يتعين أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، على مواءمة قوانين الأعمال التجارية والمالية لتعزيز حرية تنقل رؤوس الأموال.
 - (2) ينبغي على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تسهيل مواءمة قوانين الهجرة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بغية تعزيز حرية تنقل الأشخاص.
 - (3) يجب أن تعجل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، بعملية إنشاء بورصة تبادل السلع الأفريقية بغرض تعزيز تعبئة الموارد المالية في القارة وفقاً للمقرر.
 - (4) يجب على الدول الأعضاء خلق المناخ الملائم لحرية تنقل عوامل الإنتاج مع ضمان وضعها لآليات لمعالجة الأنشطة الإجرامية.

سابعاً: بحث واعتماد تقرير الخبراء:

53- أحاط المؤتمر علماً بتقرير الخبراء كما تم عرضه ووافق على التوصيات الواردة فيه.

ثامنا: بحث واعتماد مشروع الإعلان:

54- بحث المؤتمر واعتمد مشروع الإعلان (مرفق بالتقرير).

تاسعا: موعد ومكان المؤتمر المقبل:

55- استجابة لطلب وفد كوت ديفوار، فإن الدورة المقبلة للمؤتمر ستعقد في كوت ديفوار في موعد يتم الاتفاق بشأنه بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

عاشرا: الاختتام:

56- خلال الجلسة الختامية، تمت قراءة قرار شكر من طرف معالي السيد بالاي ميجوت جوستين، الوزير المكلف بالتكامل الإقليمي في الكونغو. عبر عن شكره لحكومة وشعب رواندا على الترتيبات الممتازة التي وضعت تحت تصرف الوفود منذ وصولها إلى كيجالي وخلال أيام مداولات المؤتمر. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على إيمان رواندا الراسخ لقضية التكامل الأفريقي الأمر الذي ساهم كثيراً في إنجاح المؤتمر. ودعا المشاركين إلى التفاني لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات بغية تحقيق التعجيل بالتكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للقارة والاستفادة من موارد أفريقيا ومن تكامل إمكانياتها والغنى الكامن في تنوعها. وأضاف أنه في

57- قدم الدكتور ماكسويل مكويز الامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية كلمة ختامية خلال الجلسة. خلال كلمته، أثنى المفوض على حكومة وشعب رواندا لكرم الضيافة الممتاز الذي حظيت به الوفود والذي كان أحد أسباب نجاح المؤتمر. كما شكر المشاركين على تكبدهم عناء السفر وحضور المؤتمر بالرغم من مشاغلهم وعلى الالتزامات التي عبروا عنها خلال المداولات التي دلت الصراحة والحرص اللذين طبعاهما على الالتزام بتحقيق التكامل العميق للقارة وضمن أخذ توصيات المؤتمر بكامل الجدية من طرف مفوضية الاتحاد الأفريقي.

58- ذكر الدكتور مكويز الامبا الاجتماع بضرورة معالجة التحديات التي تعوق تنمية أفريقيا بصفة عاجلة مضيفاً أن التكامل يشكل أفضل الحلول. وشدد على ضرورة تعزيز السلم والأمن، الحكم الرشيد وتعزيز الإدارة الاقتصادية الشاملة السليمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام. وشدد على ضرورة الإسراع بعملية التكامل مذكراً المؤتمر بأن هذا الإسراع سيتطلب تقديم التوضيحات. وأكد على مشكلة ازدواجية العضوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأن هذه المسألة يجب إيلائها عناية كبيرة في برامج القيادة السياسية الأفريقية على أمل تحقيق التكامل الأسرع والأكثر عمقاً. وأخيراً، دعا إلى التنفيذ الفعال للتوصيات وطمأن الاجتماع بأن المفوضية ستجز كل ما في وسعها لتحريك عملية التكامل بكل عزم.

59- في النهاية، تحدث الدكتور شارل موريجاندي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا مهناً المشاركين على المداولات الناجحة

60- في الختام، طلب معالي الدكتور موريجاندي من مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية العمل على بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، داعياً كذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على ضمان التنفيذ الفعال للمقررات. واقترح أن يكون موضوع المؤتمر الثالث للوزراء المقرر عقده في كوت ديفوار في 2008 "كيفية الانتقال من النظرية إلى التنفيذ"، قائلاً إن السبب هو أن الأفكار الجيدة قد تم التعبير عنها وبالتالي فإن ما تبقى هو كيفية تنفيذ هذه الأفكار. وعبر في الأخير عن رضاه عن الكيفية التي تعاونت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي مع حكومة رواندا في تنظيم المؤتمر.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/378 (XII)
ANNEX.2

الإعلان

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر الثاني لوزراء التكامل الأفريقيين
كيجالي، رواندا، 26 - 27 يوليو 2007

—

COMAI/MIN/DECL. (II)

الإعلان

—

الإعلان

نحن، الوزراء المسؤولين عن التكامل المجتمعين في الدورة العادية الثانية لمؤتمرنا في كيجالي، رواندا من 26 - 27 يوليو 2007،

إذ نذكر بإعلان مؤتمرنا الأول المنعقد في واجادوجو، بوركينافاسو يومي 30 و31 مارس 2006،

وإذ نضع في الاعتبار المقررين ASSEMBLY/AU/DEC.112(VII) و ASSEMBLY/AU/DEC.113(VII) الصادرين عن الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد فيما يخص وقف الاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية وإضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمرنا،

وإذ نذكر بعزم مؤتمر الاتحاد الأفريقي على التعجيل بالتكامل الاقتصادي والسياسي في القارة الأفريقية وترشيد وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقاً لإعلان أكرا الصادر عن الدورة العادية التاسعة للمؤتمر،

وإذ نقر بأهمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم للجماعة الاقتصادية الأفريقية وبال الحاجة الملحة للشروع في مواءمة وترشيد السياسات والبرامج بغية الإسراع بالتكامل الاقتصادي للقارة،

وبعد تبادل معمق ومثمر لوجهات النظر حول المسائل ذات الصلة بأجندة التكامل في القارة بما في ذلك الدروس المحتمل استخلاصها من تجربة التكامل

وبعد إحاطتنا علماً بتقرير الخبراء الذي تضمن، من جملة أمور أخرى، توصيات للدراسة الخاصة بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي أعدتها المفوضية بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية،

وإذ نشعر بالارتياح من الجو الصريح والودي الذي تميزت به مداولاتنا،

نتفق على ما يلي:

نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، عملاً بروح مقرر واجادوجو، على مواصلة مواءمة وتنسيق سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها استراتيجيات مهمة للتكامل وتسهيل عملية المواءمة والتنسيق داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها.

نشجع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنمية الشراكة فيما بينها.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وضمان التنفيذ الفعال للمقررات الصادرة على المستوى القاري بشأن التكامل.

ندعو الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى التركيز على تنمية البنى التحتية للقارة بغية التعجيل بالتكامل الإقليمي والقاري وتعميقه بالتعاون مع

ندعو الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقاري من خلال اتخاذ تدابير ملموسة بما في ذلك معالجة تحديات عقبات جانب العرض وتنويع الإنتاج وحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والتأسيس وحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك ضمان الأمن البشري وإنشاء آليات للتعامل مع الأنشطة الإجرامية.

نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي كذلك، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، على التعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة قوانين الأعمال والتعاملات المالية والهجرة بغية تعزيز حرية حركة رؤوس الأموال والأشخاص مع وضع آليات لمعالجة الأنشطة الإجرامية في الوقت ذاته.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي كذلك التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية كما هو منصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً إلى ترشيد وتنسيق سياسات وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس معاهدة أبوجا مع الأخذ في الحسبان ضرورة تحقيق حكم سياسي واقتصادي واجتماعي موثوق وكذلك إحلال السلم والأمن.

نشدد على ضرورة قيام كل من الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي بتعزيز قدرات هيئات التكامل الإقليمية والقارية.

ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء إلى الاستلham من نماذج التكامل الناجحة عند تنفيذ أجندة التكامل الإقليمية والقارية مع أخذ الواقع الأفريقي في الاعتبار.

نشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، على التعجيل بعملية إنشاء بورصة لتبادل السلع الأفريقية لتعزيز تعبئة الموارد الأفريقية داخل القارة.

نشجع المجموعات الاقتصادية الإقليمية كذلك على إنشاء آلية للتمويل الذاتي، حيث لا توجد، بغية تعزيز الاعتماد على الذات.

نكرر ضرورة مواصلة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية بتنسيق من مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الأخذ في الحسبان أجندة التكامل الإقليمية والقارية.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول دراسة ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية استكمالها بنهاية أكتوبر 2008.

نعبّر عن عميق شكرنا وامتناننا لفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية
رواندا ولحكومة وشعب رواندا على استضافة المؤتمر وعلى كرم ضيافتهم التقليدية
التي حظيت بها كافة أعضاء الوفود.

حرر في كيجالي، رواندا في 27 يوليو 2007

—

2008

Report of the Second Au Conference of Ministers In charge of Integration 26 – 27 July, Kigali, Rwanda

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/2998>

Downloaded from African Union Common Repository